م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/409

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 تشرين الثاني، 13 November 2022

M E A K Weekly Economic Report No. 409

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/409

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 409

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 13 تشرين الثاني، 13 November 2022

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 409 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي اف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 409 Link to download the report in PDF format: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/409
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 409
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 13 تشرين الثاني، 13 November 2022

Contents

1 - "يجب توقع الأسوأ".. نظرة تشاؤمية لصندوق "النقد الدولي" حول أداء العام المقبل 5
2 - الأزمة تتفاقم.. موجة ديون خطيرة تجتاح الدول النامية 7
3 - منظمة دولية تستنكر "التقاعس المروع" لحكومات في مواجهة فجوة الثروة 12
4 - كيف ساهم الفائزون بـ"نوبل للاقتصاد" في تجنب وقوع أزمات عالمية؟ 14
5 - "ضربة مزدوجة".. قرار "أوبك بلاس" يبرز "شبح الركود" 21
6 - Kaczyński: Ostatni możliwy termin wyborów to 28 czerwca 29
7 - Donald Tusk: Strach przed PiS? To fajtłapy i nieudacznicy 33
8 - Andrzej Sośnierz: Wybory 28 czerwca? Wtedy to już nie będzie ryzykowne 38
9 - Niemcy otwierają kina: Plastikowe szyby między widzami 40
10 - ما مدى تأثر الدول العربية من الحرب على أوكرانيا؟ 43

11 - حرب روسيا وأوكرانيا.. ما آثارها الاقتصادية على المنطقة العربية؟..... 47
12 - رئيس الحكومة السورية خالد العظم ...ودروس في الادارة والاقتصاد..... 54
13 - انحدار اقتصادي بلا مكابح في سوريا.. التضخم تجاوز حدوده العامة: «الغذاء والطاقة» يدفعانه نحو الجموح!!..... 57
14 - منذ بداية الحرب..أكثر من 107 مليارات دولار خسائر النفط والثروة المعدنية في سوريا..... 59
15 - خزانات مصفاة بانياس ممتلئة وغير قادرة على استعياب ... 61

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/409
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 409
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 13 تشرين الثاني، 13 November 2022

أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - "يجب توقع الأسوأ".. نظرة تشاؤمية لصندوق "النقد الدولي" حول أداء العام المقبل

الحرة / وكالات – واشنطن، 11أكتوبر 2022

صندوق النقد الدولي يعلن عن توقعاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي خلال مؤتمر صحفي

خفض صندوق النقد الدولي، الثلاثاء، توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في 2023 إلى 2,7 في المئة، فيما تعاني الدول من تبعات غزو روسيا لأوكرانيا وغلاء الأسعار.

وقال بيار أوليفييه غورينشاس، المستشار الاقتصادي في الصندوق في تحديث لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي "يجب توقع الأسوأ"، مضيفا أن "كثيرا من الناس سيعانون في العام 2023 ".

وأكد أن أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم ستستمر بتسجيل تباطؤ.

وأبقى الصندوق على توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في 2022 على 3,2 في المئة.

وخفض توقعاته للنمو بالنسبة للصين في العام الحالي والعام المقبل، في وقت تتسبب قيود صارمة للحد من كوفيد وأزمة في قطاع العقارات، في تباطؤ ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي للصين نموا بنسبة 3,2 بالمئة هذا العام و4,4 بالمئة العام القادم، على ما أعلن الصندوق في توقعاته الفصلية للاقتصاد العالمي، أي بتراجع قدره 0,1 نقطة مئوية و0,2 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بتوقعاته في يوليو.

تأتي توقعات صندوق النقد، بعد يوم من تحذير رئيس البنك الدولي، ديفيد مالباس، من تزايد المخاطر بحدوث ركود عالمي، مع استمرار مشكلة التضخم بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

وقال مالباس إن "هناك خطر حقيقي من حدوث ركود عالمي العام المقبل"، مشيرا إلى تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة وانخفاض قيمة العملة في العديد من البلدان النامية.

وحذر من أن جهود التنمية تواجه أزمة وسط مجموعة واسعة من المشاكل.

وكان البنك الدولي قد حذر في دراسة جديدة أصدرها منتصف الشهر الماضي، أن أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم- الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو- تتباطأ بشكل حاد، وأنه حتى "ضربة متوسطة للاقتصاد العالمي خلال العام المقبل قد تدفعه إلى الركود."

وأضاف أن الاقتصاد العالمي يمر الآن بأشد تباطؤ في أعقاب الانتعاش، الذي أعقب الركود في عام 1970، وأن ثقة المستهلك تراجعت بالفعل بشكل حاد أكثر مما كانت عليه في الفترة التي سبقت فترات الركود العالمي السابقة.

وذكر البنك أن الزيادات المتزامنة في أسعار الفائدة على مستوى العالم وإجراءات السياسة ذات الصلة من المرجح أن تستمر في العام

المقبل، لكنها قد لا تكون كافية لإعادة التضخم إلى المستويات التي كان عليها قبل جائحة كوفيد-19.

وقال مالباس إن على صانعي السياسات تحويل تركيزهم من تقليل الاستهلاك إلى تعزيز الإنتاج، بما في ذلك بذل جهود لخلق استثمارات إضافية وزيادة الإنتاجية.

وقال البنك إن فترات الركود السابقة أظهرت مخاطر السماح للتضخم بالبقاء مرتفعا لفترة طويلة بينما يكون النمو ضعيفا، مشيرا إلى أن الركود الاقتصادي في عام 1982 تسبب في أكثر من 40 أزمة ديون.

https://www.alhurra.com/business/2022/10/12/%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%A8-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%AC%D8%A8%D8%A7-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A3%D9%86%D8%A8%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A3%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

2 - الأزمة تتفاقم.. موجة ديون خطيرة تجتاح الدول النامية

الحرة / وكالات – دبي، 11أكتوبر 2022

مخاوف من زيادة الركود العالمي وأزمات ديون في دول مثل باكستان. أرشيف

تركت الأزمات العالمية المتتالية 54 دولة - تضم أكثر من نصف أفقر سكان العالم - في حاجة ماسة لتخفيف الديون، حسبما أعلنت الأمم المتحدة، الثلاثاء.

وحذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقرير جديد من أن عشرات الدول النامية تواجه أزمة ديون تتفاقم بسرعة، مشيرا إلى "مخاطر وخيمة للتقاعس عن العمل."

وانضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الثلاثاء، إلى مجموعة من المؤسسات والجمعيات الخيرية التي حذرت من أن أزمة ديون خطيرة تتمكن الآن من أفقر مناطق العالم، وفقا لرويترز.

وقدر البرنامج في تقرير جديد أن 54 دولة، تمثل أكثر من نصف أفقر سكان العالم، بحاجة الآن إلى تخفيف فوري للديون لتجنب زيادة الفقر المدقع ومنحها فرصة للتصدي لتغير المناخ.

وجاء في التقرير أن "أزمة ديون خطيرة تنتشر في الاقتصادات النامية، واحتمال كبير بتدهور التوقعات."

ويأتي هذا التحذير فيما يعقد صندوق النقد والبنك الدوليين اجتماعات في واشنطن هذا الأسبوع وسط مخاوف من زيادة الركود العالمي وأزمات ديون في دول من سريلانكا وباكستان إلى تشاد وإثيوبيا وزامبيا.

ودعا أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات، من بينها شطب الديون، وإضافة بنود خاصة إلى عقود السندات تتعلق بفترات الأزمات.

وبدون إعادة جدولة الديون بشكل فعال، سيزيد الفقر ولن يتم الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وفقا لرويترز.

كما دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره إلى إعادة تقويم إطار العمل المشترك الذي تقوده مجموعة العشرين، وهي الخطة المصممة لمساعدة الدول التي تعرضت لمشاكل مالية بسبب جائحة

كورونا على إعادة جدولة الديون. ولم يستفد منها حتى الآن إلا تشاد وإثيوبيا وزامبيا فقط.

وسلط تقرير الوكالة الذي نشر قبل اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزراء مالية مجموعة العشرين في واشنطن، الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة، وفقا لفرانس برس.

وقال شتاينر للصحفيين في جنيف، إنه على الرغم من التحذيرات المتكررة "لم يحدث شيء يذكر حتى الآن، والمخاطر تتزايد."

وأضاف "هذه الأزمة تتفاقم وتهدد بالانتقال إلى أزمة إنمائية راسخة في عشرات البلدان في جميع أنحاء العالم."

وتواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ضغوطا اقتصادية، فيما يجد عدد كبير منها أنه من المستحيل سداد ديونه أو الحصول على تمويل جديد.

تقلب

وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن "ظروف السوق تتغير بسرعة حيث يؤدي الانكماش المالي والنقدي المتزامن والنمو (الاقتصادي) المنخفض إلى تأجيج التقلبات في جميع أنحاء العالم."

وقالت الوكالة التابعة للأمم المتحدة إن مشاكل الديون كانت تختمر في العديد من البلدان المتضررة قبل وقت طويل من انتشار جائحة كورونا.

وأضافت "كان يتم التقليل من أهمية التراكم السريع للديون باستمرار، على مدى العقد الماضي."

وفي هذه الأثناء، انتهت مهلة تجميد سداد الديون خلال أزمة كوفيد لتخفيف العبء. كما أن المفاوضات بموجب الإطار المشترك لمجموعة العشرين والتي بدأت أثناء الوباء لمساعدة البلدان المثقلة بالديون على إيجاد مسار لإعادة هيكلة التزاماتها، تسير بخطى بطيئة.

ووفقاً للبيانات المتاحة، فقد راكمت 46 من أصل 54 دولة ديونا عامة بلغت بالإجمال 782 مليار دولار في عام 2020، حسبما أفاد التقرير.

وتمثل الأرجنتين وأوكرانيا وفنزويلا وحدها أكثر من ثلث هذا المبلغ.

ويتدهور الوضع بسرعة مع استبعاد 19 دولة نامية الآن من سوق الإقراض - أي أكثر بعشر دول مما كانت عليه في بداية العام.

عنصر مفقود

وقال جورج غراي مولينا، كبير خبراء الاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للصحفيين إن ثلث الاقتصادات النامية شهدت في هذه الأثناء تصنيف ديونها من قبل وكالات التصنيف على أنها "مخاطرة كبيرة أو تخمينية للغاية أو تخلّف عن السداد."

وأشار إلى أن الدول الأكثر عرضة للخطر هي سريلانكا وباكستان وتونس وتشاد وزامبيا.

كذلك، أوضح أن الدائنين من القطاع الخاص كانوا حتى الآن العقبة الأكبر أمام المضي قدما في إعادة الهيكلة المطلوبة.

ولكنه اعتبر أن ظروف السوق الحالية يمكن أن تمهد الطريق لصفقة ديون، في الوقت الذي يرى فيه الدائنون من القطاع الخاص أن قيمة أرصدتهم تنخفض بنسبة تصل إلى 60 في المئة.

وقال "عندما يتم تداول سندات الأسواق الناشئة عند 40 سنتا للدولار، يصبح الدائنون من القطاع الخاص فجأة أكثر انفتاحا على التفاوض."

وأضاف "الحوافز الآن هي الانضمام إلى مفاوضات حيث يمكن القبول بتخفيض 20 سنتا على الدولار و15 سنتا على الدولار و30 سنتا على الدولار."

لكن غراي مولينا اعترف بأن عدد الدائنين الراغبين ليس كافيا للتوصل إلى اتفاق لتخفيف عبء الديون، الأمر الذي تشتد الحاجة إليه.

وأوضح أن "المكونات المفقودة في هذه اللحظة هي الضمانات المالية من الحكومات الدائنة الرئيسية لإبرام صفقة."

من جهته، أعرب شتاينر، الذي كان قد حذّر مرارا من الأزمة، عن أمله في أن يدرك المجتمع الدولي أخيرا أن التصرف سيكون في المصلحة المشتركة للجميع.

وقال "الوقاية خير من العلاج وبالتأكيد (...) أقل كلفة بكثير من الاضطرار للتعامل مع ركود عالمي."

https://www.alhurra.com/business/2022/10/11/%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A3-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A4%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84

3 - منظمة دولية تستنكر "التقاعس المروع" لحكومات في مواجهة فجوة الثروة

فرانس برس، 11أكتوبر 2022

مباني جديدة خلف حي فقير في مكسيكو سيتي - صورة تعبيرية

استنكرت منظمة "أوكسفام" غير الحكومية في تقرير نُشر، الثلاثاء، تقاعس حكومات عن التصرف في مواجهة عدم المساواة الذي يتفاقم بشكل حاد منذ انتشار وباء كورونا.

وأوضح بيان مصاحب للتقرير أن "الأشد فقراً وعرضة للخطر كانوا الأكثر تضرّراً من المرض وتداعياته الاقتصادية العميقة". ويُظهر إصدار العام 2022 من مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة ERI (الذي يقيس جهود البلدان المختلفة حول العالم)، والذي يتم نشره كل عامين، "بوضوح أنّ معظم الحكومات لم تتخذ تدابير ملموسة بعيدة الأمد للتخفيف من هذه الزيادة الخطيرة في عدم المساواة."

وأشارت "أوكسفام" إلى أنه "رغم أنّ هذه أسوأ حالة طوارئ صحية شهدها العالم منذ قرن، إلّا أنّ نصف البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل خفّضت إنفاقها على الصحّة أثناء الوباء"، كما خفّضت 70 في المئة من إنفاقها على التعليم.

علاوة على ذلك، أوضحت المنظمة أنه "على الرغم من النقص الضريبي الهائل والزيادات الهائلة في ثروة الأشخاص والشركات الأكثر ثراءً خلال الوباء، إلا أنّ 143 من أصل 161 دولة لم ترفع الضرائب

المفروضة على الأغنياء، بل إنّ 11 دولة خفّضت الضرائب على هؤلاء."

وتصدّرت النرويج المؤشر كأفضل دولة أداء عندما يتعلق الأمر بمعالجة عدم المساواة.

تلتها ألمانيا وأستراليا وبلجيكا ثم كندا. واحتلت فرنسا المرتبة 12 بينما احتلت بريطانيا المرتبة 14 .

وأوضحت "أوكسفام" أن البلدان التي احتلت المراتب الأولى هي جميع الدول المتقدمة، والتي لديها المزيد من الموارد لتخصيصها للسياسات العامة للحد من عدم المساواة.

وعلى العكس من ذلك، تحل الدول منخفضة الدخل والتي تتأثر إلى حد كبير بالنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، مثل جنوب السودان، في المرتبة الأخيرة، أو نيجيريا في المرتبة ما قبل الأخيرة.

ومن الدول "التي تشهد تقدّماً في هذا المجال، تظهر بلدان منخفضة الدخل (مثل طاجيكستان، بفضل الزيادة القوية في تحصيل ضريبة الدخل الشخصي) وأربعة بلدان متوسّطة الدخل"، ولا سيما مولدوفا.

أما البلدان التي شهدت أكبر تدهور، فتشمل سيشيل وإقليم هونغ كونغ في الصين. وأشارت منظمة "أوكسفام" إلى أن "ثمانية من البلدان العشرة التي شهدت أعلى تدهور في معدلاتها شهدت انهياراً في الإيرادات الضريبية، ويرجع ذلك أساساً إلى الوباء."

وحذّرت المنظمة من أن 263 مليون شخص إضافي سيجدون أنفسهم واقعين في الفقر المدقع بحلول نهاية العام.

كما دعت الحكومات إلى التحرك بشكل عاجل لمواجهة مخاطر ضياع عقد من الجهود لتقليص فجوة الثروة.

وأوصت "أوكسفام" خصوصا بأن "تزيد الحكومات الإنفاق الاجتماعي، لا أن تخفّضه" وأن "تحمي حقوق العمال وتزوّدهم بالأجور التي تسمح لهم بالعيش" فوق خط الفقر.

وقالت المنظمة "أكثر من أي شيء آخر، يجب زيادة الضرائب التي يدفعها الأغنى بشكل كبير"، والشركات والأفراد.

https://www.alhurra.com/business/2022/10/11/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

4 - كيف ساهم الفائزون بـ"نوبل للاقتصاد" في تجنب وقوع أزمات عالمية؟

الحرة – واشنطن، 10أكتوبر 2022

حاكم الاحتياطي الفيدرالي الأميركي السابق، بن برنانكي، ودوغلاس دايموند، وفيليب ديبفيغ فازوا بـ"نوبل للاقتصاد" | Source: Nikas Elmehed/The Royal Swedish Academy of Sciences

أعلن عن فوز ثلاثة أميركيين بجائزة "نوبل" للعلوم الاقتصادية، لهذا العام، لوضعهم "الأساس" لكيفية التعامل مع الأزمات العالمية مثل الكساد الكبير في عام 2008 وجائحة كورونا في 2020.

وحصل على جائزة هذا العام حاكم الاحتياطي الفيدرالي الأميركي السابق، بن برنانكي، وعالمان آخران هما، دوغلاس دايموند، وفيليب ديبفيغ.

وأعلنت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم الراعية للجائزة، الإثنين، أن "الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية في جميع أنحاء العالم في مواجهة أزمتين رئيسيتين أخيرتين، الركود الكبير والانكماش الاقتصادي، الذي نتج عن جائحة كورونا، كانت مدفوعة في جزء كبير منها بأبحاث الفائزين."

وجاء في بيان للأكاديمية أن الفائزين الثلاثة "ساهموا في تحسين فهمنا لدور البنوك في الاقتصاد"، وأن "من النتائج المهمة في بحثهم، أنهم كشفوا سبب أهمية تجنب انهيار البنوك."

وقالت: "أدى الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى شل اقتصادات العالم لسنوات عديدة، وكان له تأثير هائل على المجتمعات. ومع ذلك، فقد تمكنا من إدارة الأزمات المالية اللاحقة بشكل أفضل بفضل رؤى بحثية من الفائزين هذا العام."

وقال توري إلينجسن، رئيس لجنة جائزة العلوم الاقتصادية: "لقد حسنت أفكار الفائزين بالجائزة من قدرتنا على تجنب الأزمات الخطيرة وعمليات الإنقاذ الباهظة."

وظيفة البنوك

ويشير مقال للأكاديمية حول جهود هؤلاء العلماء وأسباب منحهم الجائزة المرموقة إلى مقال لدايموند وديبفيغ نشراه في عام 1983

وتضمن نماذج نظرية تشرح سبب تواجد البنوك، ودورها كوسيط بين المدخرين والمقترضين.

في هذه النماذج يشرحان كيف تخلق البنوك السيولة للمدخرين، بينما يستطيع المقترضون الوصول إلى التمويل طويل الأجل، وكيف يمكن للبنوك "خلق الأموال" ليس من فراغ ولكن من خلال المشاريع التي أقرضت الأموال من أجلها.

دوغلاس دايموند فاز بجائزة نوبل مع اثنين آخرين

وشرح العالمان كيف أن المصارف "عرضة للشائعات حول انهيارها الوشيك"، وكيف يمكن للمجتمع تقليل تلك الثغرة.

وتشكل هذه الأفكار "أساس التنظيم المصرفي الحديث"، وفق الأكاديمية.

وأظهر دايموند أن البنوك أكثر ملاءمة لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين وضمان استخدام القروض في استثمارات جيدة.

وتشير رويترز إلى أن ديبفيغ، الأستاذ في جامعة واشنطن في سانت لويس، ودايموند جادلا بأن البنوك التي تأخذ ودائع قصيرة الأجل وتقرض هذه الأموال على المدى الطويل هو النظام الأكثر كفاءة لعمل البنوك.

فيليب ديبفيغ

ويتم تقليل المخاطر من خلال "المراقبة المفوضة" حيث تعمل البنوك كوسطاء بين المدخرين والمقترضين.

وقالت الأكاديمية إن هذا "يوزع المخاطر" ويضمن الكفاءة لأن البنوك أكثر ملاءمة لتقييم الجدارة الائتمانية ومراقبة استخدام الأموال.

وفي مقال من عام 1984، يحلل دايموند الشروط اللازمة للبنوك لتولي مراقبة المقترضين للتأكد من وفائهم بالتزاماتهم لتجنب الإفلاس المحتمل الذي "يؤدي إلى تكاليف غير ضرورية على المجتمع" وفق تقرير الأكاديمية.

ويفترض دايموند في مقاله أن البنوك يمكنها مراقبة المقترضين مقابل مصروفات معينة، على أن يقوم المصرف بإجراء تقييم ائتماني أولي، ثم يتابع عملية الاستثمار، وبفضل هذه الطريقة "يمكن تجنب العديد من حالات الإفلاس وخفض التكاليف المجتمعية."

الاستفادة من الأزمات

وكانت أبحاث برنانكي حول العواقب الوخيمة للأزمات المصرفية وراء العديد من الإجراءات التي تم اتخاذها خلال الأزمة المالية 2008-2009 .

وقالت الأكاديمية: "من خلال التحليل الإحصائي والأبحاث التاريخية، أوضح برنانكي أن البنوك لعبت دورا حاسما في تعميق الكساد العالمي في الثلاثينيات، وهو أسوأ أزمة اقتصادية في التاريخ الحديث."

حاكم الاحتياطي الفيدرالي الأميركي السابق، بن برنانكي

وخلال أزمة عام 2008، عندما كان برنانكي رئيسا للاحتياطي الفيدرالي، استطاع "نقل عرفته من البحث إلى السياسة"، وفق تقرير الأكاديمية. وفي وقت لاحق، عندما انتشر الوباء في عام 2020، "تم اتخاذ تدابير كبيرة لتجنب أزمة مالية عالمية بفضل أفكاره."

وشغل بن برنانكي هذا المنصب بين عامي 2006 و2014، في فترة طبعتها خصوصا الأزمة المالية سنة 2008 وانهيار مصرف "ليمان براذرز" الأميركي.

وتشير رويترز إلى الدور الذي لعبه الفائزون إبان أزمة عام 2008، ففي ذلك الوقت، قدمت العديد من حكومات العالم خططا لإنقاذ البنوك، ما أثار موجة من الانتقادات في الأوساط العامة حيث عانى المستهلكون العاديون من فقدان العديد من منازلهم حتى مع إنقاذ البنوك، التي كانت أصلا السبب الرئيسي للأزمة.

لكن أبحاث الفائزين تشير إلى أن المجتمع ككل استفاد من إنقاذ البنوك.

وقال دايموند، وهو أستاذ في جامعة شيكاغو، في مؤتمر صحفي مع الأكاديمية السويدية: "على الرغم من أن عمليات الإنقاذ هذه تنطوي على مشاكل، إلا أنها يمكن أن تكون مفيدة للمجتمع."

وأضاف: "ربما كان من الأفضل لو لم يتدهور مصرف "ليمان براذرز" الأميركي بشكل غير متوقع... لو كانوا قد وجدوا طريقة (لعدم حدوث ذلك) أعتقد أن العالم كان سيواجه أزمة أقل حدة."

الأزمة المالية عام 2008 أدت إلى خروج احتجاجات

وكان انهيار بنك ليمان، في عام 2008، الإفلاس المصرفي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، تسبب بأزمة مالية عالمية، وسلط الضوء على المخاطر التي تواجهها مصارف عملاقة، غالبا ما كان يُعتقد أن حجمها الهائل يحميها من خطر الإفلاس، وفق رويترز.

وجادل برنانكي، وهو الآن زميل في معهد بروكينغ، في ذلك الوقت بأنه لا توجد طريقة قانونية لإنقاذ بنك ليمان، لذا فإن أفضل شيء هو تركه يفشل واستخدام الموارد المالية للحكومة لمنع حدوث إخفاقات منهجية أوسع نطاقا.

وجزء من الاستجابة للأزمة، وفق رويترز، كان إقرار أسعار الفائدة المنخفضة للغاية وعمليات شراء الأصول الضخمة.

وتشير أسوشيتد برس إلى أن برنانكي، أثناء منصبه، تعاون مع وزارة الخزانة لدعم البنوك الكبرى وتخفيف النقص في الائتمان، شريان الحياة الاقتصادي.

وخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى الصفر، ووجه مشتريات بنك الاحتياطي الفيدرالي لاستثمارات الخزانة والرهن العقاري، وأنشأ برامج إقراض غير مسبوقة. وهدأت تلك الخطوات المستثمرين وقامت بتحصين البنوك الكبرى.

وتقول وكالة أسوشيتد برس إن الاحتياطي الفيدرالي لم يتمكن من "منع الركود الأطول والأكثر إيلاما منذ الثلاثينيات" ولكن "مع الإدراك المتأخر، فإن تحركات بنك الاحتياطي الفيدرالي كان لها الفضل في إنقاذ النظام المصرفي وتجنب وقوع كساد آخر."

وقال البروفيسور جون هاسلر، عضو لجنة جائزة نوبل للاقتصاد لرويترز، إن ما فعله برنانكي هو إظهار أن البنوك لعبت دورا مركزيا في تحويل فترات الركود الصغيرة نسبيا إلى كساد في الثلاثينيات، وكانت تلك أسوأ أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ ذلك الحين."

وكتب الخبير الاقتصادي في جورج ميسون أليكس تباروك: "اعتقد برنانكي أنه من الأهمية بمكان إنقاذ البنوك... لأنه كان يعتقد أن البنوك كانت جسرا حاسما بين المدخرين والمستثمرين، وإذا تم كسر هذا الارتباط ستكون النتائج كارثية."

وتقول الأكاديمية السويدية إن أفكار الفائزين بالجائزة "لعبت دورا مهما في ضمان عدم تحول الأزمات الأخيرة إلى موجات ركود جديدة ذات عواقب وخيمة على المجتمع."

وتشير إلى أن تحليلات ديبفيغ ودايموند حول أهمية البنوك ونقاط ضعفها وضعت "الأساس لأنظمة مصرفية حديثة تهدف إلى إنشاء نظام مالي مستقر، وجنبا إلى جنب مع تحليلات برنانكي للأزمات المالية، نستطيع أن نفهم بشكل أفضل سبب فشل النظم المصرفية في بعض الأحيان، والنطاق الهائل للعواقب، وما يمكن أن تفعله البلدان لاحتواء أزمة مصرفية وشيكة."

https://www.alhurra.com/uae/2022/10/11/%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AE%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D8%A8%D9%8A

5 - "ضربة مزدوجة".. قرار "أوبك بلاس" يبرز "شبح الركود"

الحرة / خاص – واشنطن، 09أكتوبر 2022

مصر تضررت بشدة جراء ارتفاع أسعار النفط والسلع وانخفاض أعداد السائحين القادمين من روسيا وأوكرانيا

صاحبت انتقادات واسعة قرار "أوبك بلاس" الأخير بخفض إنتاج النفط، في خطوة رأت فيها السعودية، التي تقود تحالف "أوبك"، تحقيقا لتوازن اقتصادي و"خطوة استباقية"، في حين يرى خبراء أنها قد تخلف أضرارا في الأسواق من شأنها أن ترفع مخاطر الركود .

وتوقع الخبير الاقتصادي المتخصص في شؤون النفط والطاقة، عامر الشوبكي، أن ترتفع أسعار النفط بشدة بعد قرار مجموعة "أوبك بلاس" خفض إنتاجها من النفط، فيما اعتبر الخبير الاقتصادي الأميركي، جيمس هنري، أن القرار سيضر بالنمو العالمي.

وقال هنري في تصريحات لموقع الحرة إن هذه الخطوة لن تتأثر بها الولايات المتحدة فحسب، التي عارضت تلك الخطوة، ولكن أيضا العديد من البلدان النامية، خاصة أن التوقعات الاقتصادية العامة في العالم "ليست جيدة."

والأربعاء الماضي، أعلنت مجموعة الدول المصدرة للنفط وحلفاؤها المعروفة باسم "أوبك بلاس" التي تقودها السعودية وروسيا، خفض إنتاج النفط بواقع مليوني برميل نفط يوميا، ابتداء من نوفمبر، وذلك بهدف إبقاء أسعار الذهب الأسود في مستويات عالية.

ورد وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، بالإشارة إلى "الشكوك" التي تحوم حول الاقتصاد العالمي وإمكان حدوث ركود، والحاجة إلى القيام بخطوات استباقية من أجل المحافظة على "استقرار السوق."

وأثار قرار خفض الإنتاج غضب الولايات المتحدة وأعرب الرئيس الأميركي، جو بايدن، عن "خيبة أمل من قرار أوبك بلس قصير النظر"، لاسيما وأن التخفيضات هي الأكبر منذ جائحة كوفيد-19 وفاقت توقعات المحللين.

وتقول وكالة أسوشيتد برس إنه بالنظر إلى قانون العرض والطلب، "فإن هذا يمكن أن يعني شيئا واحدا فقط: ارتفاع أسعار النفط الخام ووقود الديزل والبنزين وزيوت التدفئة التي يتم إنتاجها من النفط."

وبعد انخفاض أسعار النفط، في الأسابيع الماضية، بعد ارتفاع متواصل خلال أشهر الصيف، تتجه المجموعة لتحقيق أكبر مكاسب أسبوعية منذ مارس، وفق الوكالة.

وصعد الخام الأميركي القياسي 3.2 بالمئة، يوم الجمعة، إلى 91.31 دولار للبرميل. وارتفع خام برنت، المعيار الدولي، بنسبة 2.8 في المئة إلى 97.09 دولارا.

وكانت أسعار النفط قد ارتفعت منذ يوم الإثنين، أي قبل يومين من اجتماع المجموعة، وسط تكهنات بأن "أوبك بلاس" ستعلن عن تخفيضات، وفق وول ستريت جورنال.

وعلى المدى القريب، تميل الكفة لصالح المجموعة لأن الغرب "ليست لديه تدابير مضادة فعالة تحت تصرفه"، وفق الصحيفة .

وتقترب الولايات المتحدة من نهاية السحوبات التاريخية المقررة من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي.

وبينما ترك البيت الأبيض الباب مفتوحا لمزيد من هذه القرارات، "فإن المزيد من السحوبات الكبيرة ستكون محفوفة بالمخاطر مع استنفاد المخزونات"، وفق دان بيكرينغ، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة بيكرينغ إنرجي " في تغريدة على تويتر.

وفي ظل هذا الوضع، تزداد احتمالات التضخم في الولايات المتحدة، وفق جون أوثرز في بلومبيرغ، بعد أن كان هناك "شعور قوي بأن

التضخم العام قد بلغ ذروته بالفعل وأن تكاليف الوقود ستنتقل قريبا من المساهمة في ارتفاع سنوي إلى انخفاض سنوي."

ويتوقع خورخي ليون، من "ريستاد إنرجي"، في حديثه لأسوشيتد برس، أن يصل خام برنت إلى 100 دولار للبرميل بحلول ديسمبر، وهذا أعلى من توقع سابق حول 89 دولارا، وفق أسوشيتد برس.

ويتوقع الخبير الاقتصادي، عامر الشوبكي، أن تعاود أسعار النفط ارتفاعها إلى 100و120 دولارا للبرميل بنهاية العام الحالي، لكننا لا زلنا في بداية تأثر الأسواق بهذا الخفض، لأنه سيحدث الشهر المقبل."

وقال: "الضربة كانت مزدوجة للأسواق. التخفيض كبير والمدى طويل. شهرين لنهاية العام الحالي، بالإضافة إلى عوامل ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، منها زيادة الطلب على النفط في فصل الشتاء، بالإضافة إلى حظر النفط الروسي في أوروبا بالتزامن مع مسألة السقوف السعرية، وزيادة حركة السفر، عدا الصدمات التي قد تحدث مثل انقطاعه بسبب اضطرابات أو عوامل جوية."

وتقول أسوشيتد برس ووول ستريت جورنال إن جزءا من التخفيض البالغ 2 مليون برميل يوميا هو فقط على الورق، لأن بعض دول "أوبك بلاس" غير قادرة على الوفاء بحصصها المقررة بالفعل.

وتتوقع الوكالة تخفيضات فعلية بقيمة حوالي 1.2 مليون برميل فقط يوميا، بينما تنقل وول ستريت جورنال عن شين كيم، رئيس تحليلات إمدادات النفط والإنتاج في "آس آند بي غلوبال كوميديتي إنسايتس" خفضا حوالي 0.7-0.8 مليون برميل.

ورغم ذلك، يتوقع ليون أن يكون لذلك تأثير "كبير" على الأسعار حول العالم. وكتب في مذكرة: "ستضيف أسعار النفط المرتفعة حتما إلى أزمة التضخم التي تكافحها البنوك المركزية العالمية، وسيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى المزيد من حسابات زيادة أسعار الفائدة لتهدئة الاقتصاد."

وسيؤدي ذلك، وفق الوكالة، إلى ارتفاع أسعار البنزين في جميع أنحاء العالم، وتفاقم أزمة الطاقة في أوروبا المرتبطة إلى حد كبير بالتخفيضات الروسية لإمدادات الغاز الطبيعي المستخدمة للتدفئة والكهرباء وفي المصانع.

ويغذي هذا الأمر التضخم من ناحية أن الناس سيكون لديهم أموال أقل لإنفاقها على أشياء أخرى مثل الطعام والإيجار.

ويشير هنري في حديثه لموقع الحرة إلى أن القرار سيكون له "بعض التأثير في الوقت الحالي على الاقتصاد العالمي، لأنه يتباطأ بالفعل بسبب إجراءات الاحتياطي الفيدرالي، وتباطؤ النمو في الصين، لذا فإن هذا يضيف إلى المشكلة."

ويشير إلى أن صندوق النقد الدولي توقعا نموا عالميا بنسبة 2.7 في المئة فقط العام المقبل، وهو رقم منخفض بالنسبة لمؤسسة تميل إلى التفاؤل.

ويقول: "نحن نتجه نحو الركود."

ويشير الشوبكي إلى أن أسعار النفط ستزيد من مشكلة التضخم التي "ستكون مستدامة لعدة أشهر"، مشيرا إلى أن العديد من مدخلات النفط تدخل في العديد من الصناعات وهي عنصر أساسي في تحديد الأسعار، ما يحبط جهود البنوك المركزية في خفض الأسعار.

وستؤدي إلى "الهرولة أسرع للركود" في العديد من البلدان، مشيرا إلى توقعات بحدوث هذا الركود في نهاية العام الحالي أو الربع الأول من العام المقبل.

ويقول هنري إن الروس "مبتهجون من هذا القرار، لأنهم يحاولون الحفاظ على أسعار النفط مرتفعة، ويواجهون محاولات وضع حد أقصى لأسعار النفط، وهو ما يعرف باسم "السقوف السعرية."

وتسعى دول، من بينها الولايات المتحدة، إلى وضع سقوف سعرية للنفط الروسي بهدف الحفاظ على تدفق ذلك النفط إلى السوق العالمية بأسعار منخفضة. ومع ذلك، هددت روسيا بوقف عمليات التسليم إلى دول أو شركات تلتزم بهذا الحد الأقصى .

وتقول الوكالة إن ذلك قد يؤدي إلى إخراج المزيد من النفط الروسي من السوق وبالتالي زيادة الأسعار.

ويوضح الشوبكي أن توقعات أسعار النفط هذه لا تأخذ في الاعتبار عودة إيران إلى سوق النفط أو رفع العقوبات عن النفط الفنزويلي.

ويشير هنري إلى أن اتفاقا أميركيا مع فنزويلا يمكن أن يساهم بشكل كبير في خفض أسعار النفط، موضحا: "يمكن للبلدين الاستفادة من وجود علاقات أفضل، ويمكن للمنطقة بأسرها أن تساعد في توحيد جهودها فيما يتعلق بقضايا مثل الهجرة وأسعار الطاقة."

وكانت وكالة رويترز نقلت عن مسؤولين حكوميين وخبراء في واشنطن والخليج إن قرار مجموعة "أوبك بلاس" زاد من الضغوط على العلاقات المتوترة بالفعل بين البيت الأبيض في عهد بايدن والعائلة المالكة

في السعودية، التي كانت يوما أحد أقوى حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط.

ودفع القرار بعض المشرعين الأميركيين إلى إعادة التفكير في تحالف واشنطن مع المملكة.

وطلب السيناتور البارز، بيرني ساندرز، بسحب القوات الأميركية من السعودية قائلا: "إذا أرادت السعودية أن تتعاون مع روسيا لرفع أسعار الغاز الأميركي، فيمكنها أن تجعل بوتين يدافع عن نظامها الملكي."

بعد مطالبته بسحب القوات الأميركية.. أمير سعودي يرد على بيرني ساندرز

امتد سجال خفض تحالف أوبك بلاس لإنتاج النفط الخام إلى مواقع التواصل الاجتماعي بين الأميركيين والسعوديين.

وقال ساندرز: "يجب علينا سحب جميع القوات الأميركية من السعودية، والتوقف عن بيع الأسلحة لهم وإنهاء كارتل النفط الذي يحدد الأسعار."

وغرد السيناتور الديمقراطي، كريس مورفي، قائلا: "كنت أعتقد أن الهدف الكامل من بيع الأسلحة لدول الخليج على الرغم من انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وحرب اليمن التي لا معنى لها، والعمل ضد المصالح الأميركية في ليبيا والسودان، إلخ، هو أنه عندما تحدث أزمة دولية، سيفضل الخليج أميركا على روسيا/ الصين."

ودعا الأحد في مقابلة إلى إعادة تقييم التحالف العسكري مع المملكة، قائلا في برنامج "حالة الاتحاد" على قناة "سي أن أن": "نبيع كميات هائلة من الأسلحة للسعوديين... أعتقد أننا بحاجة إلى إعادة التفكير في تلك المبيعات. أعتقد أننا بحاجة إلى رفع الإعفاء الذي منحناه عن منظمة أوبك بلاس من مسؤولية تحديد الأسعار. أعتقد أننا بحاجة إلى إلقاء نظرة على وجودنا الحقيقي في الشرق الأوسط والسعودية."

لكن وزير الخارجية السابق، مايك بومبيو، من جانبه، اعتبر في مقابلة أخرى، الأحد، أن على البلدين الحفاظ على "علاقة أمنية عميقة ومهمة."

وقال بومبيو لبرنامج "فوكس نيوز صنداي": "لقد كانوا شريكا أمنيا مهما، ويجب أن يستمروا في ذلك. إدارة بايدن اختارت الطرف الخاطئ من العصا."

https://www.alhurra.com/business/2022/10/10/%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%82%D9%8A-%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%8A%D9%86

ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Kaczyński: Ostatni możliwy termin wyborów to 28 czerwca

zew 27.05.2020

- Nasze stanowisko jest jednoznaczne, wspólne: wybory będą przeprowadzone. Jeżeli będą jakieś próby przeciwstawiania się temu, to będziemy wykorzystywali wszystkie środki, jakie przynależą państwu po to, żeby prawo zostało wykonane, żeby podstawowa instytucja demokracji, czyli właśnie wybory, były w Polsce faktem - powiedział prezes PiS Jarosław Kaczyński. Ocenił, że wybory prezydenckie powinny odbyć się nie później niż 28 czerwca. Z kolei Jarosław Gowin i Zbigniew Ziobro zaapelowali do opozycji o odpowiedzialność.

Występując wspólnie, liderzy partii tworzących Zjednoczoną Prawicę - Prawa i Sprawiedliwości, Porozumienia i Solidarnej Polski - wygłosili oświadczenia na temat wyborów prezydenckich. Nie było możliwości zadawania pytań.

KACZYŃSKI: NIEKTÓRZY CHCĄ, BY ODRZUCIĆ ROZWIĄZANIA KONSTYTUCYJNE

- Stanął znów w dyskusji publicznej problem terminu wyborów. Wydawało się, że wszystko jest rozstrzygnięte, ale okazało się, że niektórzy chcą w dalszym ciągu tego, by odrzucić

rozwiązania konstytucyjne, by przyjąć jakiś inny termin - powiedział prezes PiS. Ocenił, że stoją za tym "czysto partykularne interesy". - Z całą pewnością nie jest to interes Polski, no i nie jest to w żadnym razie zgodne z konstytucją - ocenił Jarosław Kaczyński.

Były premier wyraził opinię, że ostatni termin, który uniemożliwia sytuację, w której 6 sierpnia (gdy kończy się kadencja Andrzeja Dudy) nowy prezydent nie byłby wybrany i zaprzysiężony, to 28 czerwca. - Jeżeli 28 czerwca odbędą się wybory, to wtedy mimo wykorzystania wszystkich innych terminów, np. przez Sąd Najwyższy, i tak ten akt będzie mógł nastąpić - powiedział.

"MOŻNA UZNAĆ, ŻE KTÓRYŚ Z TYCH INTERPRETATORÓW JEST NP. KRÓLEM POLSKI"

Zdaniem prezesa PiS, jeśli chodzi o termin wyborów, to nie ma "żadnej możliwości przeprowadzenia jakichś kolejnych zmian". - Ci, którzy to proponują sieją po prostu zamęt i za nic mają konstytucję, niezależnie od tego, że bardzo często się na nią powołują - stwierdził Jarosław Kaczyński. Ja już tutaj nie mówię o interpretacjach, które wskazują na to, że niektórzy czytają konstytucję w ten sposób, że gdyby przyjąć tę metodę, to by można np. uznać, że któryś z tych interpretatorów jest np. królem Polski, bo takie same są podstawy do tego, jak do tego, co oni twierdzą, czyli żadne. Nie ma nawet cienia jakichkolwiek podstaw w przepisach konstytucji by twierdzić np., że marszałek Senatu przejmuje władzę w razie sytuacji, w której nie ma

prezydenta, a tego rodzaju twierdzenia także - chociaż mam nadzieję, że to jest margines - padają - powiedział. - Nasze stanowisko jest jednoznaczne, wspólne: wybory będą przeprowadzone. Jeżeli będą jakieś próby przeciwstawiania się temu, to będziemy wykorzystywali wszystkie środki, jakie przynależą państwu po to, żeby prawo zostało wykonane, żeby podstawowa instytucja demokracji, czyli właśnie wybory, były w Polsce faktem - oświadczył lider Prawa i Sprawiedliwości.

GOWIN: MAM NADZIEJĘ, ŻE LIDERZY OPOZYCJI PRZESTANĄ SIĘ KOMPROMITOWAĆ

Prezes Porozumienia i były wicepremier Jarosław Gowin wspomniał o zgłoszonym przez klub PiS projekcie zmiany konstytucji, zakładającym jedną, siedmioletnią kadencję prezydenta i wybory za dwa lata. Przypomniał, że rozmawiał na temat projektu z przedstawicielami opozycji. - Przy tej okazji przekonałem się, że partie opozycyjne są jeszcze bardziej wzajemnie skłócone niż niechętne obozowi Zjednoczonej Prawicy - stwierdził.

- Wszystko wskazuje na to, że ta nagła wolta opozycji, próba przesunięcia wyborów na sierpień to element jakichś wojenek w obrębie opozycji - powiedział Gowin. Zaapelował do liderów opozycji, żeby ci "przestali się ośmieszać, żeby przestali grać interesem Polski w imię bardzo partykularnych interesików swoich partii". Lider Porozumienia dodał, że wybory muszą odbyć się w terminie zgodnym z konstytucją.

- Mam nadzieję, że liderzy opozycji przywrócą powagę swoim działaniom i przestaną kompromitować się w obliczu polskich obywateli - oświadczył Jarosław Gowin.

ZIOBRO: ZAGWARANTOWAĆ STABILNOŚĆ POLITYCZNĄ WSZYSTKICH OŚRODKÓW WŁADZY

Jako trzeci głos zabrał lider Solidarnej Polski, minister sprawiedliwości Zbigniew Ziobro. - Przeciąganie kampanii wyborczej nie służy interesom Polaków, nie służy polskiej gospodarce, która została nadszarpnięta pandemią, podobnie jak gospodarki wielu innych państw na świecie - powiedział.

- W naszym interesie jest to, aby jak najszybciej zagwarantować stabilność polityczną wszystkich ośrodków władzy, zwłaszcza tak ważnej, jak urzędu prezydenta, po to, aby całą siłę politycy - ufam, wszystkich stron sceny politycznej - mogli koncentrować na wzmocnieniu dobrych procesów w gospodarce, tak aby Polacy byli pewni, że będą mieli dobre perspektywy jeśli chodzi o miejsca pracy, o wynagrodzenia, o to wszystko, co jest ważne dla codziennego ich bytu - dodał.

Ocenił, że temu celowi nie służy przeciąganie kampanii "na czas nieokreślony". - Dlatego apeluję do przedstawicieli opozycji, by zachowali się odpowiedzialnie i serio traktowali swoje zobowiązania wobec wyborców, bo to dla nich jesteśmy, wszyscy - i ci rządzący, i ci politycy, którzy reprezentują szeroko rozumianą opozycję - oświadczył Ziobro.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Wybory-prezydenckie-2020/200529376-PILNE-Kaczynski-Ostatni-mozliwy-termin-wyborow-to-28-czerwca.html

7 - Donald Tusk: Strach przed PiS? To fajtłapy i nieudacznicy

adm 27.05.2020

- Oni nie są groźni w tym sensie, że należy się ich bać. Takich polityków, jak Kaczyński, należy się raczej wystrzegać. To są fajtłapy, ale trzeba ich odsunąć od władzy, aby chronić kraj przed permanentnym nieudacznictwem - powiedział w TVN24 Donald Tusk, były premier i szef Europejskiej Partii Ludowej, o politykach Prawa i Sprawiedliwości.

Donald Tusk, były premier i szef Europejskiej Partii Ludowej odniósł się w TVN24 między innymi do daty wyborów prezydenckich. - Wszystko powinno zależeć od niezależnych instytucji. Problem polega na tym, że te decyzje zapadają w gronach, które niekoniecznie są do tego uprawnione. Po to stworzono PKW, aby ludzie za to odpowiedzialni tego typu kwestie rozstrzygali - powiedział. - Wydaje się, że w przeciwieństwie do tego, co przygotowywał minister Sasin, do tej imitacji wyborów, jaką przygotowywali politycy PiS-u, obecnie sytuacja jest trochę lepsza. Dzięki poprawkom Senatu, dzięki temu, że przywrócono rolę PKW, przynajmniej w jakimś zakresie. Mam nadzieję, że te wybory będą mogły się odbyć. Jeśli się odbędą, oczywiście wezmę w nich udział i będę namawiał wszystkich, aby głosowali - dodał. - Władza, która ponosi odpowiedzialność za kraj zdecydowała o kolejnych

poluźnieniach. Uważam, że generalnie czas izolacji kończy się. Nie ma tygodnia, żeby premier Morawiecki nie informował o tym, ile poluzowań władza zaproponuje. - Mam nadzieję, że odpowiedzialny rząd wie, co robi, mówiąc, że będzie można uczestniczyć nie tylko w weselu czy mszy, ale także w wyborach - podkreślił.

Jak stwierdził szef Europejskiej Partii Ludowej, „problem polega na tym, że te wybory są obciążone grzechem pierworodnym tego, co PiS zrobił na początku maja". Byłoby źle gdyby czyniono odpowiedzialnymi za to zło, które się dziś dzieje w odniesieniu do wyborów prezydenckich, opozycję, Senat czy mnie. Choć oczywiście do winy Tuska zdążyliśmy się już wszyscy przyzwyczaić, to byłaby już poważna przesada - stwierdził Tusk. - Chciałbym, aby w końcu ta sprawa stanęła na nogach, a nie tak jak do tej pory, na głowie. Ktoś w Polsce jest konstytucyjny, prawny, odpowiedzialny za przeprowadzenie tych wyborów. To jest PKW. Problem polega na tym, że dziś spotykają się panowie Kaczyński, Ziobro i Gowin, i podejmują decyzje, które nie powinny należeć do partyjnych liderów i tych, którzy uczestniczą w tych wyborach, pośrednio lub bezpośrednio, tylko do niezależnych instytucji. Ta sprawa w jakiejś mierze została zaprzepaszczona. To nie jest jedyny grzech konstytucyjny i prawny, który obciąża tę władzę - ocenił. Jak podkreślił, „w interesie wszystkich jest, żebyśmy razem wybrnęli z tego zaułka".

"NIE POLITYCY SĄ ODPOWIEDZIALNI ZA CHAOS. TO KONKRETNI LUDZIE"

- Wybory tak czy inaczej muszą się odbyć. Powinny być przede wszystkim dobrze przygotowane, sprawiedliwie policzone i uczciwie przeprowadzone. Mam nadzieję, że tak będzie. Nie ma mowy o tym, żeby te wybory oddać tym, którzy przy nich tyle mącą. Myślę, ż każdy odpowiedzialny Polak podejmie właściwą decyzję i będzie głosował - powiedział Tusk.

- To nie „politycy" są odpowiedzialni za ten bałagan. Za to są odpowiedzialni konkretni ludzie z konkretnymi nazwiskami. Ci, którzy dziś w Polsce rządzą. Nie widzę powodu, dla którego po równo próbuje się obdzielać odpowiedzialnością tych, którzy czynią bałagan i zło oraz tych, którzy są jego ofiarami. To przecież jest reguła każdej demokracji. Są wybory, ktoś wygrywa, i jest odpowiedzialny za porządek w kraju. Jeśli wygra opozycja, to ona będzie brała odpowiedzialność. Nauczymy się rozliczać władzę. Jej powinność i obowiązek a nie wszystkich wkoło. Jeśli będziemy używać tej metody, to nie będzie już ludzi, którzy będą czuć się odpowiedzialni. Nikt nie ma prawa zdejmować z tej władzy odpowiedzialności za to, co robi i za bałagan w Polsce - zaznaczył Donald Tusk.

"NIE MAJĄ EMPATII, WIĘC NIE SĄ ZDOLNI DO ODPOWIEDZIALNOŚCI ZA NASZĄ PRZYSZŁOŚĆ"

Były premier odniósł się także do słów Jarosława Kaczyńskiego, który stwierdził dziś, że „jeżeli będą

jakieś próby przeciwstawiania się przeprowadzeniu wyborów, będą wykorzystywane wszystkie środki, jakie przynależą państwu po to, żeby prawo zostało wykonane". - Mam ochotę powiedzieć panu Kaczyńskiemu „nie strasz, nie strasz...". Oni nie są groźni w tym sensie, że należy się ich bać. Takich polityków, jak Kaczyński, należy się raczej wystrzegać. Trzeba robić wszystko, aby nie rządzili w Polsce. Prezes pokazał po raz kolejny twarz naburmuszonego, udającego groźnego zawodnika. Przecież tak naprawdę od wielu miesięcy widać, że mamy do czynienia z ekipą kompletnie bezradną. To są ciamajdy, nie czarni, groźni rycerze. Im wszystko wylatuje z rąk. Dlatego tak ważne jest, żeby w normalnych, demokratycznych wyborach odsunąć tych ludzi od władzy. To są ludzie, którzy sprawiają na mnie wrażenie takich, którzy nikogo nie kochają. Kaczyński jest tego przykładem. Przez to, że nie mają empatii, nie są zdolni do prawdziwej odpowiedzialności za naszą przyszłość. Nie ma się co ich bać, to są fajtłapy, ale trzeba ich odsunąć od władzy, aby chronić kraj przed permanentnym nieudacznictwem - ocenił. - To, co słyszymy codziennie z ust władzy, od najniższego, po najwyższy szczebel, to są nie tylko rzeczy radykalne, ale bardzo nieprzyzwoite i pełne pogardy dla oponentów, ale także ludzi. Ja nie jestem radykalny, prawda bywa radykalna i okrutna. Od wielu miesięcy obserwujemy u władzy ludzi, którzy jeśli wykazują się sprawnością lub sprytem, to wtedy kiedy kłamią i kradną. Niestety wtedy, kiedy mają dobrze zarządzać, okazują się ciamajdami - podkreślił. - Chodzi o to, co się dzieje wokół

maseczek, przez sprawę Srebrnej czy pana Banasia. Nie było tygodnia, żebyśmy nie mieli poczucia, że u władzy są ludzie, którzy myślą tylko o swoim interesie. To są ludzie, którzy są odpowiedzialni za nasze życie i zdrowie a sprawiają wrażenie, jakby byli skoncentrowani głównie na sobie - dodał.

Szef Europejskiej Partii Ludowej powiedział także, że „powinniśmy być wdzięczni Małgorzacie Kidawie-Błońskiej i tym wszystkim, którzy przestrzegali przed pseudo-wyborami". - Start Trzaskowskiego jest bardzo dobry, wykazuje bardzo dobrą energię, nie boi się wyzwań. Ma szanse wygrać - powiedział i zapewnił, że pomoże mu w zebraniu podpisów w Brukseli.

Tusk odniósł się także do słów Rafała Trzaskowskiego, który stwierdził w rozmowie z „Rzeczpospolitą", że TVP Info powinno zostać zlikwidowane. - Trzaskowski nie zaatakował mediów publicznych, bo w Polsce nie ma mediów publicznych. Jest maszyna propagandowa. Proszę nie nazywać takich opinii atakiem. Rafał Trzaskowski w maju powiedział, że gdy zostanie wybrany na prezydenta Polski, to powstanie "nowa telewizja publiczna" - stwierdził. - To, że Trzaskowski potrafi powiedzieć kilka sensownych rzeczy nie tylko w języku polskim, nie dyskwalifikuje go. Nie ma ważniejszego zadanie niż obrona dobrego imienia Polski i Trzaskowski jest w stanie to zrobić - dodał.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: TVN24

https://www.rp.pl/Polityka/200529335-Donald-Tusk-Strach-przed-PiS-To-fajtlapy-i-nieudacznicy.html

8 - Andrzej Sośnierz: Wybory 28 czerwca? Wtedy to już nie będzie ryzykowne

qm 27.05.2020

- U nas prawdopodobnie już wtedy będzie ta faza (epidemii), że będzie można bezpiecznie, za ten miesiąc, te wybory tradycyjnie przeprowadzić - ocenił Andrzej Sośnierz, poseł Porozumienia i były szef Narodowego Funduszu Zdrowia, pytany o bezpieczeństwo przeprowadzenia wyborów w lokalach 28 czerwca.

- Nasze stanowisko jest jednoznaczne, wspólne: wybory będą przeprowadzone. Jeżeli będą jakieś próby przeciwstawiania się temu, to będziemy wykorzystywali wszystkie środki, jakie przynależą państwu po to, żeby prawo zostało wykonane, żeby podstawowa instytucja demokracji, czyli właśnie wybory, były w Polsce faktem - powiedział w środę prezes PiS Jarosław Kaczyński. Ocenił, że wybory prezydenckie powinny odbyć się nie później niż 28 czerwca.

Dowiedz się więcej: Kaczyński: Ostatni możliwy termin wyborów to 28 czerwca

Andrzej Sośnierz, znany ze swojego krytycznego podejścia do działań rządu, mających doprowadzić do opanowania epidemii koronawirusa, pytany w radiu TOK FM o to, czy wybory 28 czerwca byłyby bezpieczne, stwierdził, że „wtedy to już nie będzie ryzykowne”.

- Oczywiście tak jak we wszystkich krajach, które się dobrze uporały z tą epidemią, zawsze jeszcze kilka przypadków dziennie będzie się w tych państwach zdarzało, ale to jest do opanowania, szczególnie że teraz ćwiczymy to opanowywanie na Śląsku, będziemy mieli doświadczenie. To jest więc do opanowania i to nie grozi, a z takim stanem się trzeba będzie pogodzić przez jakiś tam czas - stwierdził poseł Porozumienia.

- W Korei Południowej, 52-milionowym kraju, kiedy stłumiono epidemię i było kilka przypadków dziennie, przeprowadzono też wybory w zwykły, tradycyjny sposób, i nic się tam nie wydarzyło po tych wyborach. U nas też prawdopodobnie już wtedy będzie ta faza, że będzie można bezpiecznie, za ten miesiąc, te wybory tradycyjnie przeprowadzić - dodał były szef NFZ.

Komentując ogłoszony w środę plan dalszego odmrażania gospodarki i życia społecznego, Andrzej Sośnierz stwierdził, że „przede wszystkim dobrze, że znosimy te dręczące społeczeństwo ograniczenia, chociaż z punktu widzenia epidemiologicznego nic takiego się nie wydarzyło, co by to usprawiedliwiało".

- Lepiej by było, gdybyśmy od początku, tak jak do tego wzywałem, nauczyli się dobrze izolować zakażonych, bo teraz nie mamy pewności. Jednak ten poziom nie do końca uprawnia, żeby w pełni czuć się bezpiecznie. (...) Na pewno wymagana jest jeszcze ostrożność, bo nie osiągnęliśmy jeszcze takiego poziomu, który byłby bezpieczny w pełni i nie we wszystkich

regionach, tak jak na Śląsku, wyłapujemy tak kompleksowo - tłumaczył.

- Nasza gospodarka tego wymaga, żebyśmy przystąpili do możliwie normalnej pracy. Długo się w takim państwie, jak nasze - i w każdym innym - nie da wytrzymać. Również z punktu widzenia społecznego jest to dokuczliwe. Natomiast z punktu widzenia epidemiologicznego - niezbyt uzasadnione, bo jednak ciągle ten poziom zachorowalności wykrywany właściwie trzyma się na jednym poziomie - zauważył Sośnierz.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl/ TOK FM

https://www.rp.pl/Wybory-prezydenckie-2020/200529358-Andrzej-Sosnierz-Wybory-28-czerwca-Wtedy-to-juz-nie-bedzie-ryzykowne.html

9 - Niemcy otwierają kina: Plastikowe szyby między widzami

ula 27.05.2020

Decyzja o dacie ponownego otwarcia kin zapadła w Niemczech na początku maja. Duże i małe kina miały więc sporo czasu na solidne przygotowania się do nowej rzeczywistości i przepisów. Sporo zmieniło się na widowni. Niektóre kina chcą przedzielać siedzenia ścianami z plastiku.

Na początku maja rząd Angeli Merkel w porozumieniu z rządami poszczególnych landów przedstawił zasady stopniowego luzowania obostrzeń wprowadzonych w związku z pandemia koronawirusa. Terminy ponownego otwarcia kin wyznaczono w każdym kraju związkowym inaczej - w

zależności od sytuacji epidemiologicznej. Najwcześniej kina otwarto w Hesji - 15 maja. Berlin musi poczekać na sezon kinowy do 5 czerwca, a Brandenburgia do 6 czerwca. Dolna Saksonia raczej nie otworzy kin 8 czerwca, jak planowano, a Turyngia oraz miasto Brema jeszcze nie wyznaczyły konkretnego terminu.

W niemieckich kinach wprowadzono szereg nowych przepisów mających chronić widzów przed potencjalnym zarażeniem. Część kin zdecydowała, że potrzebuje nieco więcej czasu, by sprostać nowym wymaganiom, które w zależności od landów się różnią. Jednak wszędzie prawo wymaga od zarządcy kina, by między widzami został zachowany odstęp co najmniej 1,5 metra, co oznacza, że wiele miejsc w kinach będzie pustych. Dodatkowo w niektórych landach zdecydowano, że w salach kinowych może jednocześnie przebywać maksymalnie 50 osób - nawet jeśli są to ogromne sale multiplexów. Sprzedaż biletów ma się odbywać głównie online, a duże grupy widzów na jednym seansie mają być rejestrowane z wyprzedzeniem. Kina będą miały obowiązek pilnowania, by widzowie nie tłoczyli się w kolejach do kas i poczekalniach.

Za napoje i snaki w kinach będzie można płacić tylko bezgotówkowo a kina mają być często wietrzone i sprzątane- zwłaszcza klamki i uchwyty.

W wielu landach widzowie muszą nosić maseczki ochronne na twarzach, ale tylko poza sala kinową. W trakcie seansu mogą je zdejmować. Znajomi i rodzina mogą siedzieć koło siebie, ale

będą musieli zachować stosowna odległość do następnego widza.

Właścicielom kin najbardziej nie podobają się przepisy o wolnych miejscach. Dla wielu oznaczają one całkowity brak opłacalności prowadzenia biznesu. Przy tej zasadzie będzie można sprzedać bilety na zaledwie 25 proc. miejsc na sali. Zachowanie 1,5 metrowego odstępu oznacza bowiem nie tylko, że widzowie nie mogą siedzieć obok siebie, ale musi zostać przestrzeń przed i za nimi w kolejnych rzędach. Dlatego też kina wprowadzają własne obostrzenia i nie sprzedają więcej niż pięciu biletów na grupę osób.

neue Realität: so wird es ab nächster Spielzeit im Großen Haus

aussehen. #BEsonders2021 pic.twitter.com/ZZuLOHRnLa

— Berliner Ensemble (@blnensemble) May 26, 2020

W Berlinie jedno z kin chce oddzielać miejsca siedzące ściankami z plexiglasu, co ma pozwolić na większe obłożenie na sali.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Biznes/305279906-Niemcy-otwieraja-kina-Plastikowe-szyby-miedzy-widzami.html

ثالثاً- أخبار الاقتصاد العربي:

10 - ما مدى تأثر الدول العربية من الحرب على أوكرانيا؟ (تحليل)

السبت - 24 رجب 1443 هـ - 26 فبراير 2022 مـ

د. عبد الله الردادي

رغم أن أوكرانيا لا تحتل مرتبة متقدمة في اقتصادات العالم (المرتبة 56)، إلا أن الحرب الروسية عليها سوف تلقي بظلالها بكل تأكيد على الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى مكانة أوكرانيا بصفتها إحدى أهم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في العالم. وتحتل المساحات الزراعية أكثر من ثلثي مساحة أوكرانيا، وتبلغ صادراتها من الذرة أكثر من 4.8 مليار دولار، وزيت زهرة الشمس 3.8 مليار دولار، والقمح 3.11 مليار دولار، أي ما مجموعه 11.7 مليار دولار. ولم تلقب أوكرانيا بـ«سلة خبز أوروبا» عبثاً، فعلى المستوى العالمي، هي تشكل 12 في المائة من إنتاج القمح، و16 في المائة من إنتاج الذرة، و18 في المائة من إنتاج الشعير. وبينما تعد روسيا والصين وألمانيا وبولندا وإيطاليا أبرز الشركاء التجاريين لأوكرانيا، إلا أن العديد من الدول العربية كذلك لديها تبادل تجاري مع أوكرانيا، فما نسبته 12 في المائة من صادراتها تذهب لهذه الدول.

ولأوكرانيا تبادل تجاري مع 18 دولة عربية بلغت قيمته نحو 6.3 مليار دولار في عام 2020؛ تشكل الواردات من أوكرانيا ما نسبته 92 في المائة من هذا التبادل، بينما لا تزيد الصادرات العربية لأوكرانيا على 450 مليون دولار. وتعد مصر والسعودية والعراق والإمارات والمغرب وتونس أبرز الدول ذات التبادل التجاري مع أوكرانيا بمجموع 4.5 مليار دولار لهذه الدول الست. وتحتل مصر الدولة الأولى في الواردات الأوكرانية بأكثر من 1.6

مليار دولار، ثلثاها من الذرة والقمح. وتأتي السعودية بالمرتبة الثانية في الشراكات التجارية العربية الأوكرانية مستوردة ما قيمته 709 ملايين دولار من أوكرانيا، معظمها من اللحوم والشعير والمعادن. وتبدو مصر في مقدمة الدول التي قد تتأثر من الحرب على أوكرانيا، فهي تأتي في المرتبة السادسة من ناحية وجهة الصادرات الأوكرانية بعد روسيا والصين وألمانيا وبولندا وإيطاليا. ومصر هي الدولة الأولى المستوردة للقمح في العالم، وتستورد نحو 15 في المائة من احتياجها من القمح من أوكرانيا، و55 في المائة من روسيا (أي ما مجموعه 70 في المائة من طرفي الحرب) مما قد يعرض أمنها الغذائي للخطر في حال استمرت الحرب على أوكرانيا، وفُرضت عقوبات اقتصادية على روسيا. إضافة إلى ذلك، فإن مصر تستورد 34 في المائة من احتياجها من الذرة من أوكرانيا بقيمة تزيد على 500 مليون دولار سنوياً. هذه بعض الآثار المباشرة التي قد ترتب على الدول العربية من آثار الحرب الروسية على أوكرانيا، إلا أن الآثار غير المباشرة قد تكون أكبر من ذلك، فالعديد من الدول العربية تعتمد على الواردات من أوكرانيا في سلاسل الإمداد، لا سيما من الحديد الخام والمعادن، مما قد يؤثر على صناعاتها على المدى البعيد. ولذلك فعلى هذه الدول البدء – إن لم تكن بدأت بالفعل – بالبحث عن بدائل للواردات من أوكرانيا بالمرتبة الأولى وروسيا بالمرتبة الثانية، وذلك تفادياً لأي أثر سلبي قد يترتب على تدفق المنتجات والخدمات من طرفي الحرب.

https://aawsat.com/home/article/3498366/%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%9F-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84

ارتفعت أسعار الغذاء العالمية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في أعقاب الغزو الروسي

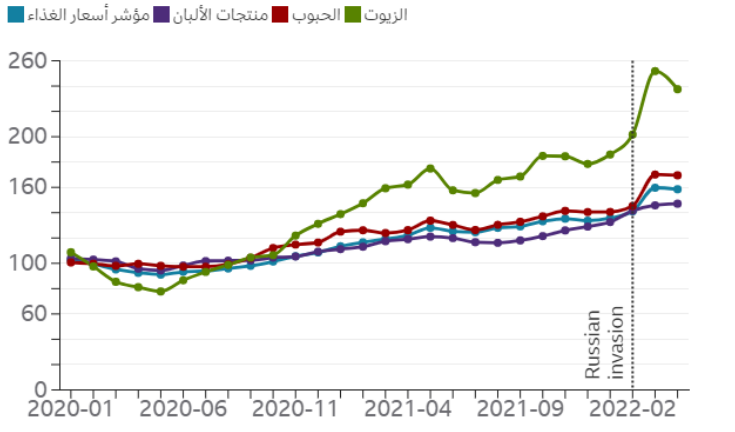

BBC المصدر: منظمة الفاو • يرصد المؤشر التغيرات الشهرية للأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية المتداولة بشكل شائع

النسبة المئوية لواردات القمح من روسيا وأوكرانيا

من إجمالي إمدادات القمح في عدد من الدول العربية

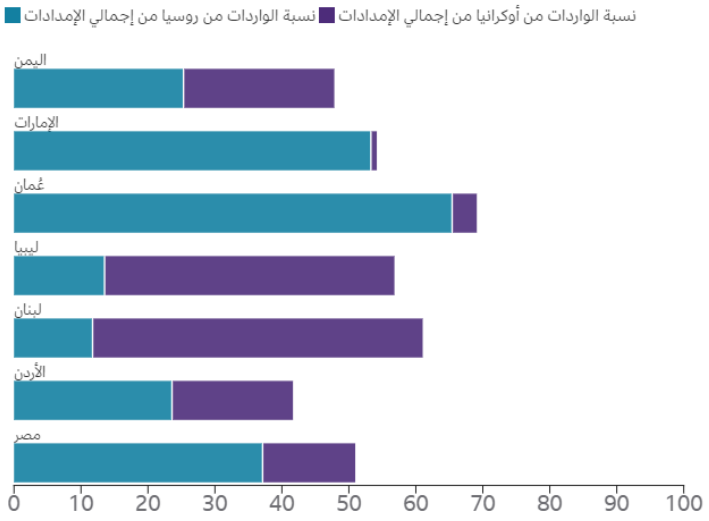

BBC المصدر:منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 2020 عن طريق The Breakthrough Institute

البلدان العربية التي تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب

(%) نسبة الاعتماد على واردات الحبوب بين عامي 2016-2018

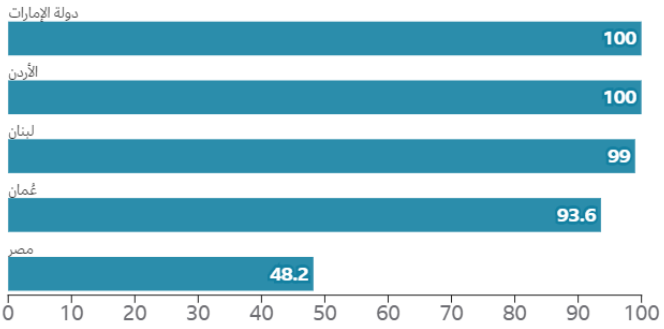

BBC المصدر: منظمة الفاو • تعطي نسبة الاعتماد على واردات الحبوب مقياسا لمدى اعتماد بلد ما على واردات الحبوب. كلما ارتفعت قيمة المؤشر، يعني ذلك ارتفاع معدل الاعتماد.

غالبية بلدان شمال أفريقيا تعاني من مستويات إجهاد مائي مرتفعة للغاية

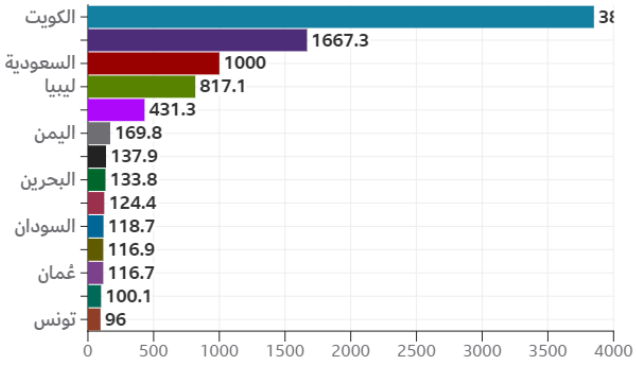

BBC المصدر: منظمة الفاو • مستويات الإجهاد المائي: انحسار المياه العذبة بالتناسب مع مصادر المياه العذبة المتاحة

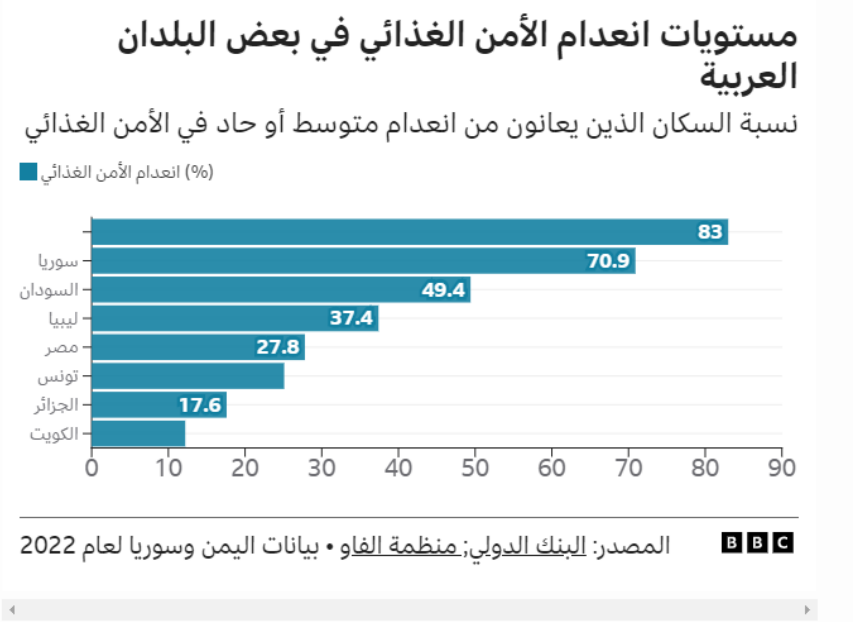

11 - حرب روسيا وأوكرانيا.. ما آثارها الاقتصادية على المنطقة العربية؟

تعدّ مصر من أكثر الدول العربية المتضررة من أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا.

حجم التبادل التجاري للدول العربية مع روسيا في الفترة من 2019 حتى 2021 يراوح بين 18 و21 مليار دولار (غيتي)

عبد الحافظ الصاوي، 27/2/2022

شأن العديد من الأحداث، هناك من تكون الأحداث في مصلحته فيحقق مكاسب، وهناك من تكون الأحداث ضده فيتكبد خسائر.

ولأن المنطقة العربية ليست كيانا اقتصاديا واحدا، فإن التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية على أوكرانيا سوف تختلف من دولة إلى أخرى، حسب المعطيات التي أسفرت عنها الحرب على الصعيد العالمي، في العلاقات الاقتصادية

حسب الأرقام المنشورة، فإن حجم التبادل التجاري للدول العربية مع روسيا في الفترة من 2019 إلى 2021 يراوح بين 18 و21 مليار دولار، ولكن ثمة علاقات أخرى تشمل الاستثمار بين الطرفين.

فالسياسات والعلاقات القُطرية في معظمها تأتي في إطار وعود أو مذكرات تفاهم، لم تترجم على الأرض بشكل كبير، كما هو شأن ما أُعلن أثناء زيارات لمسؤولين كبار من دول الخليج، أو المنطقة الصناعية الروسية في مصر، أو محطات إنتاج الطاقة النووية في منطقة الضبعة بمصر.

ويرجع الحجم المحدود للتجارة بين روسيا والدول العربية إلى كون روسيا وكذلك الدول العربية تنتج سلعا متنافسة وليست متكاملة.

فروسيا أحد كبار مصدّري النفط والغاز في العالم، وكذلك نحو 9 أو 10 دول عربية، تعتمد على صادرات النفط والغاز، كما أن أغلب الدول العربية تميل إلى استيراد المعدات والآلات من أميركا والغرب وأخيرا من الصين، نظرا للتقدم التكنولوجي في هذه الدول مقارنة بروسيا.

وفي عام 2019 صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن شركات عربية وروسية نفذت نحو 400 مشروع بتكلفة تبلغ 40 مليار دولار، كان نصيب البنوك الروسية منها 25 مليار دولار، كما تحظى الشركات الروسية بتنفيذ بعض المشروعات في العراق في مجال الطاقة، والتنقيب واستخراج النفط.

يُعدّ القمح وحديد التسليح أهم سلعتين تستوردهما الدول العربية من روسيا وأوكرانيا، بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، وتقوم بعض الدول العربية، ومنها مصر، بتصدير بعض الفواكه والموالح والخضراوات إلى روسيا وأوكرانيا.

القمح وحديد التسليح

ويُعدّ القمح وحديد التسليح أهم سلعتين تستوردهما الدول العربية من روسيا وأوكرانيا، بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، وتقوم بعض الدول العربية، ومنها مصر، بتصدير بعض الفواكه والموالح والخضراوات إلى روسيا وأوكرانيا، كما يمثل السلاح الروسي أحد السلع التي تستوردها بعض الدول العربية، بخاصة في السنوات الماضية.

إلا أن روسيا أصبح لديها موقع جديد على صعيد الجغرافيا السياسية والاقتصادية، بعد وجودها على نحو دائم في سوريا، واحتلالها مناطق الساحل السوري الذي ينتظر أن يضم ثروة كبيرة من النفط والغاز، وروسيا لن تفوت هذه الفرصة، بل ستوظفها في إطار أوراق الضغط التي لعبت بها في سوق الطاقة الدولية، في المرحلة السابقة.

ويتوقع أن تكون تلك الورقة بيد روسيا في المستقبل، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، إلا إذا قبلت أميركا ومعها الغرب قيام روسيا بهذا الدور في سوق الطاقة، ولم يبحثا عن بدائل أخرى للنفط والغاز الروسي، وأما إذا قررا استبدال النفط والغاز الروسي ببديل آخر، فلن يكون ذلك في الأجل القصير.

الرابحون من الأزمة

في القراءة السريعة للتداعيات التي ترتبت على الحرب الروسية على أوكرانيا، فإن أسعار النفط بلغت 105 دولارات للبرميل، ومن الطبيعي أن تستفيد الدول العربية المصدرة للنفط والغاز من ارتفاع السعر، فحصة الدول العربية من الصادرات النفطية على مستوى العالم تبلغ 24%.

وتقديرات صندوق النقد الدولي، على مدار السنوات العجاف الماضية في سوق النفط، كانت تذهب إلى أن سعر تعادل الميزانيات العامة للدول النفطية العربية يراوح بين 45 دولارا للبرميل في قطر، و100 دولار للبرميل في البحرين، وبينهما الإمارات عند سعر 60 دولارا للبرميل، وفي السعودية 75 دولارا للبرميل، وفي الكويت 65 دولارا للبرميل، بخاصة بعد أزمتها المالية الكبيرة التي ألمّت بها منذ عامين.

ومن ثم، وفق الأسعار المعلنة أخيرا عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، عند 105 دولارات للبرميل، فمعنى هذا أن الميزانيات العربية من المتوقع أن تودع العجز، وتحقق فائضا ماليا من عوائد النفط، وقد يكون بإمكانها الاستغناء عن الديون الخارجية والمحلية، كما يمكنها استعادة ما فقدته من أرصدة احتياطيات النقد الأجنبي.

التضخم المستورد

ولكن على صعيد آخر، فإن الدول النفطية العربية حين تستفيد من ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، فإنها سوف تكتوي بارتفاع معدلات التضخم المستورد، الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الطاقة.

ولأن معظم الدول النفطية العربية تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد احتياجاتها من السلع والخدمات، فسوف تدفع جزءا كبيرا مما حصلت عليه من ارتفاع أسعار النفط، في جانب ثمن السلع والخدمات التي تستوردها.

الخاسرون بسبب الأزمة

موقف الدول العربية غير النفطية سيكون صعبا في المرحلة المقبلة، لاعتمادها على استيراد جزء كبير من احتياجاتها، وهذا يحمّلها أعباء فاتورة التضخم المستورد في المرحلة المقبلة، ومن ثم زيادة أعباء المعيشة على مواطنيها.

وعلى الجانب الآخر، فإن هذه الدول تعتمد على الاستيراد في تدبير احتياجاتها من الطاقة، ومن هنا ستزيد مشكلة عجز الموازنة في تلك الدول، وأيضا سيرتفع الدين العام الخاص بها.

خصوصية مصر

تعدّ مصر من أكبر الدول العربية المتضررة من أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، فعلى صعيد النفط فإن مصر حتى الآن -حسب بيانات ميزان المدفوعات لعام 2020-2021- يحقق الميزان التجاري النفطي بها عجزا بنحو 100 مليون دولار، وإذا ما استمر ارتفاع أسعار النفط فوارد أن يرتفع العجز بالميزان التجاري النفطي.

وإذا ما استُبعدت حصة الشريك الأجنبي من الصادرات المصرية النفطية، فإن عجز الميزان التجاري النفطي سيكون أكبر، وهو ما يشكل ضغطا جديدا على الطلب على النقد الأجنبي.

من جانب آخر، فإن مصر تعدّ كل من روسيا وأوكرانيا من أهم مصادرها للحصول على احتياجاتها من القمح الذي تعدّ فيه مصر المستورد الأول على

مستوى العالم، برصيد يقترب من 10 ملايين طن سنويا، وحدوث مشكلات في كل من روسيا وأوكرانيا بلا شك سوف يُوقف الصادرات من القمح، أو في أحسن الأحوال ستنخفض كميات التصدير.

وهذا يعني أن على مصر أن تبحث عن مصادر بديلة، في الشهور القليلة القادمة، والبديل قد يكون فرنسا، أو أستراليا، أو أميركا، وتعدّ فرنسا في هذه الحالة هي الأفضل، لاعتبارات قرب المسافة مقارنة بأميركا وأستراليا، وتوفيرا لتكاليف الشحن.

مشكلة مصر كذلك في التداعيات السلبية عليها بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، فمصر تستقبل حصة لا بأس بها من الوفود السياحية من روسيا وأوكرانيا، وتراجع أعداد السائحين من هاتين الدولتين سوف يؤثر تأثيرا كبيرا في إيرادات السياحة التي تحتاج إليها مصر بشكل كبير، كأهم موارد النقد الأجنبي، خاصة أن البنوك المصرية عانت في الشهور الماضية من تراجع أصولها من النقد الأجنبي بنحو 7.1 مليارات دولار.

وقد تكون الجزائر والعراق أفضل حالا مقارنة بمصر، فهما دولتان نفطيتان، ويمكنهما البحث عن بديل لاستيراد احتياجاتهما من القمح، أو الحديد، وإن كان البديل أكثر تكلفة، إلا أن الموارد من الثروة النفطية سوف تمكن هاتين الدولتين من سداد هذه الفروق.

شرط صحة التوقعات

التوقعات السابقة تظل رهينة الواقع الحالي، فنحن أمام سيناريوهين لمستقبل الحرب الروسية على أوكرانيا: الأول إنهاء الحرب في وقت قصير، بانتصار روسيا، وحسمها للملفات المتعلقة بهذه الحرب، وما ستؤول إليه الأمور، وبقاء الطفرات الموجودة في سعر النفط في السوق الدولية، مع بقاء

العقوبات الاقتصادية من أوروبا والغرب على روسيا، وتعثر الحصول على احتياجات الدول العربية من روسيا أو أوكرانيا.

والسيناريو الثاني أن تطول الحرب الروسية على أوكرانيا، ولا تستطيع روسيا الحسم في الأجل القصير، وأن تمتد الحرب إلى أجل متوسط أو طويل، ومن ثم سنكون أمام ارتفاعات أكبر في تكاليف التعامل الخارجي على مستوى العالم بوجه عام، ومع روسيا وأوكرانيا بوجه خاص، ومن ثم يتوقع أن تزداد حسابات الربح والخسارة للدول العربية، ما لم تستجد أمور أخرى.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/2/27/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

رابعاً - أخبار الاقتصاد السوري:

12 - رئيس الحكومة السورية خالد العظم ...ودروس في الادارة والاقتصاد...

كتب الدكتور علي مخلوف:

لا يتحول فائض الانتاج او الخير القادم من الأرض الزراعية أو من الثروات تحت الأرض من نفط وغاز ... لا يتحول إلى كابوس إلا في البلدان التي لا تملك مشروعها الوطني الواضح....

عندما خرجت فرنسا من بلادنا لم يكن لدينا مرفأ للاستيراد والتصدير وكانت النافذة الوحيدة للاقتصاد السوري هي مرفأ بيروت ...لذلك كان هناك وحدة جمارك لبنانية سورية مشتركة وادارتها دائما لبنانية و كان اللبنانيون يرفضون اشراك السوريين بالإدارة.....وكانت التجارة على السوريين بهذا الشكل تعني ما يلي:

-زيادة الاعباء والمصاريف على المنتجات السورية المستوردة والمصدرة...

-دعم الليرة اللبنانية على حساب الليرة السورية...

-تفرد اللبنانيين بكل الوكالات الدوليّة الحصرية...

وبالتالي كان هناك غزو للبضائع اللبنانية على حساب البضائع السورية وعلى حساب الصناعيين الذين أوشك بعضهم على الافلاس...

هنا طلب رئيس الحكومة السورية خالد العظم آنذاك (1949 – 1950) طلب من وزير اقتصاده معروف الدواليبي جمع الخبراء الاقتصاديين السوريين لتدارس هذه المشكلة مؤكداً لهم أن ما يرتأيه هؤلاء الخبراء هو ما ستقره الحكومة..

وفعلاً تدارس الخبراء الاقتصاديين مع ممثلين عن غرف الصناعة والتجارة السورية وخلصوا الى نتيجة مفادها:

إما وحدة اقتصادية مع لبنان .... وإما فكاك معه.....ولا يوجد خيار ثالث....

وفي حال الفكاك لا بد من بناء مرفأ في سورية ينهي الاحتكار اللبناني في مرفأ بيروت الوحيد..... بالإضافة الى ضرورة اصلاح مؤسسة النقد السورية.....

وبناء على هذه التوصيات قام رئيس الحكومة خالد العظم بإرسال كتاب الى رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح يشرح فيه مدى الغبن والضرر الذي يلحق بالسوريين وبالتالي لا بد من توحيد وزارتي الاقتصاد ليكون الخير للجميع...وطلب منه الرد خلال فترة معقولة... (وحددها باليوم..) ...

وكان رد رياض الصلح واللبنانيين بالرفض واعتبار ذلك بمثابة انذار سوري للبنانيين وهذا لا يمكن ان يقبله اللبنانيون .... وهم يرفضونه تماماً....

في اليوم الثاني كانت القرارات السورية التي اقترحها الخبراء الاقتصاديين كانت جاهزة..

- فصل الجمارك السورية عن اللبنانية وتشكيل جمارك خاصة بسورية تتبع وزارة المالية

- وقف كل الشاحنات اللبنانية القادمة ببضائع لبنانية الى سورية ما عدا الترانزيت الى الخليج ... (كانت الحدود تغلق و تفتح بخشبة متحركة ...الى الأعلى و الأسفل و عندما اعطى خالد العظم أوامره بإغلاق الحدود تم انزال الخشبة...و طالما تردد اسم الخشبة في تلك الايام و سميت خشبة خالد العظم....من باب التندر...وذهبت مثلا..)

-والحقت هذه القرارات بقرارين هامين اعتبرا في وقتها ثورة في الاقتصاد السوري:

- 1تحديث قوانين النقد (العملة السورية) التي أدت الى رفع قيمة الليرة السورية فصارت تساوي أكثر قليلا من 405 ميليغرام من الذهب...

- 2انشاء مرفأ اللاذقية...الذي كان واحداً من أهم المشاريع الاقتصادية والعمرانية التي ينبغي أن ترتبط باسم هذا الرجل المتفرد (بالإضافة لما حققه من مشاريع مد السكك الحديدية ومستودعات المحروقات ومشاريع الري ... والكثير خلال فترة اشهر ...ثم لاحقاً...و هذا مهم جداً. لاحقاً دوره في الدراسات لإنشاء سد الفرات مع الالمان والفرنسيين.... ودوره في انشاء مصفاة حمص النفطية..)

لقد رأى رئيس الحكومة خالد العظم أن الفائض الممكن تصديره من الناتج الزراعي والصناعي السوري متمركز في شمال وشرق البلاد أكثر من جنوبه وغربه. فإذا افترضنا أن حلب هي مركز تخزين للمواد المراد تصديرها، فإن حسبة صغيرة تخبرنا أن مرفأ في اللاذقية سوف يختصر أكثر من نصف المسافة إلى بيروت. فإذا أضيف ذلك إلى ضرورة أن يكون لسورية مرفأ تسيطر به على سياسة التصدير والاستيراد من أجل استقلال اقتصادي حقيقي، علمنا كيف كان العظم يربط بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، في نسيج فريد في تاريخ سورية.

منقول

13 - انحدار اقتصادي بلا مكابح في سوريا.. التضخم تجاوز حدوده العامة: «الغذاء والطاقة» يدفعانه نحو الجموح!!

الاثنين 2022/08/29

تتسارع وتيرة صدور التقارير التي ترصد وتتناول الوضع الاقتصادي والمعيشي في سوريا، فيما تحمل تلك التقارير في معظمها نظرة تشاؤمية للمرحلة المقبلة على البلاد، إذ إن تحذيرات وتوقعات الخبراء الاقتصاديين تقود نحو الإجماع بأن التضخم سيصل إلى ذروته في شتاء هذا العام، وأن الغذاء والطاقة سوف يدفعانه نحو الجموح.

فحسب آخر الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، فقد بلغ معدل التضخم في سوريا 163.1 بالمئة في عام 2020 فيما حذر باحثون سابقاً من أن الوصول إلى مرحلة التضخم الجامح، وهو الشكل الأكثر ضررا للاقتصاد بسبب الارتفاع السريع والمتواصل في المستوى العام للأسعار، ما يؤدي إلى فقدان المال لقيمته الشرائية.

في هذا الإطار، أشارت الدكتورة رشا سيروب، عميدة كلية الاقتصاد السابقة بالقنيطرة، أن التضخم العام بدأ يتجاوز حدوده العامة في اقتصادات الدول المتقدمة منذ أوائل عام 2021، مدفوعة بسياسات التحفيز النقدي "التيسير الكمي"، وخطط الإنقاذ التي لجأت إليها حكومات دول العالم في محاولة للحد من آثار انتشار فيروس كورونا.

ونتيجة لتخفيف تأثير التحفيز خلال الوباء، لجأت البنوك المركزية إلى أدوات السياسة النقدية البديلة "أسعار الفائدة"، في محاولة لإبطاء التضخم. ولكن هذا

الإجراء استغرق وقتا أطول من المتوقع قبل أن تنتعش سلاسل العرض، ولكي يعود جانب العرض في الاقتصاد إلى طبيعته.

سيروب، قالت لصحيفة "الوطن" المحلية، أن نتيجة الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وتأثيرها على إمدادات الطاقة والغذاء، بلغ التضخم العام مستوى جديدا أعظم كثيرا من المتوقع، وعلى هذا فإن توقعات التضخم في المستقبل سوف تخضع لقدر كبير من التكهنات وعدم اليقين، وخاصة إذا تفاقم الصراع الروسي الأوكراني، وقد يبلغ التضخم ذروته مع بداية الشتاء.

وبيّنت سيروب، إلى أن تغير المناخ يجعل المعروض العالمي من الغذاء أكثر تقلبا، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار، كما سيؤدي التحول الأخضر "الجفاف"، على رفع تكاليف الطاقة، والتي من المتوقع أن تخلّف جميعها تأثيرا كبيرا على الاقتصاد في بداية الشتاء من هذا العام، وسوف يدفعان التضخم العام في سوريا إلى الجموح "التضخم الجامح."

ووفقا لسيروب، فإن معدل التضخم العام يبلغ حاليا ضعف معدل التضخم الإجمالي، وبذلك فإن أسعار الفائدة القصيرة الأجل لابد أن تكون أعلى كثيرا من أجل الحد من التضخم؛ ولكن الساسة سوف يتدخلون في الاقتصاد لتخفيف المخاطر الناجمة عن هذا الارتفاع، الذي لن يسفر إلا عن الحفاظ على نمو الاقتصاد الاسمي بسرعة، وبالتالي الإبقاء على التضخم لفترة أطول.

https://b2b-sy.com/news/1033358963/

14 - منذ بداية الحرب..أكثر من 107 مليارات دولار خسائر النفط والثروة المعدنية في سوريا

خاص B2B-SY الثلاثاء 2022/08/30

قدرت وزارة الخارجية السورية إجمالي خسائر قطاعي النفط والغاز في سوريا، منذ بداية الحرب عام 2011 وحتى منتصف العام الجاري بنحو 107.1 مليارات دولار . وأكدت الخارجية السورية، في رسالتين بعثت بهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن: أنه "وفق أرقام وزارة النفط والثروة المعدنية السورية وإحصاءاتها الدقيقة. فإنّ الخسائر المباشرة التي يتعرض لها هذا القطاع الحيوي الرئيسي بلغت 24.2 مليار دولار ."

وبينت الوزارة: أنّ القيمة التقديرية لهذه الخسائر الناجمة عن الاستخراج والتهريب والإتجار غير المشروع بالنفط والغاز والثروات المعدنية السورية، بلغت حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري 18.2 مليار دولار."

كما أضافت الخارجية السورية أنّ "هذه الخسائر ناجمة أيضاً عن تخريب وسرقة منشآت استخراج ونقل النفط والغاز والثروات المعدنية السورية من قبل الفصائل المسلّحة .

حيث بلغت القيمة التقديرية للخسائر الناجمة عن هذه الجرائم 3.2 مليارات دولار. إضافةً إلى عمليات القصف والعدوان التي ارتكبها "التحالف الدولي" بقيادة واشنطن على المنشآت النفطية والغازية السورية."

القيمة التقديرية:

وبحسب الخارجية السورية، "فإنّ القيمة التقديرية للخسائر الناجمة عن أعمال العدوان هذه بلغت 2.8 مليار دولار. أمّا القيمة التقديرية للخسائر غير

المباشرة حتى منتصف العام الجاري فقد بلغت 82.9 مليار دولار." ولفتت إلى أنّ "هذه القيم تمثّل قيم فوات وضياع إنتاج سوريا من النفط الخام، والغاز الطبيعي، والغاز المنزلي والمشتقات النفطية المتنوعة، والثروات المعدنية. وذلك بسبب انخفاض الإنتاج عن المعدلات المتوقعة والمخطط لها. في إطار ظروف العمل الطبيعية."

وختمت وزارة الخارجية السورية بيانها: "بأنه وفقاً لمبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة تتحمل حكومات الدول، التي تشارك قواتها المسلحة في صفوف "التحالف الدولي" غير الشرعي. الذي تقوده الولايات المتحدة، وتورطت في أعمال العدوان. التي ارتكبها هذا التحالف، كامل المسؤوليات القانونية والأخلاقية والمالية عن الخسائر المباشرة وغير المباشرة. التي لحقت بقطاعي النفط والغاز والثروة المعدنية السورية، وبالبيئة أيضاً.

وفي شباط / فبراير الفائت, قالت وزارة النفط والثروة المعدنية، إن إجمالي الخسائر في قطاع النفط للبلاد بلغ حوالي 100.5 مليار دولار منذ بداية الأزمة وحتى مطلع العام الجاري.

وحسب الوزارة، بلغ إنتاج النفط، العام الماضي, حوالي 31.4 مليون برميل بمتوسط إنتاج يومي يُقدّر بـ 85.9 ألف برميل, والغاز الطبيعي بلغ حوالي 4.5 مليار متر مكعب، بمعدل إنتاج يومي بلغ 12.5 مليون متر مكعب.

https://b2b-sy.com/news/1033358975/

15 - خزانات مصفاة بانياس ممتلئة وغير قادرة على استعياب المزيد

الخبير السوري: 27-09-2022

كشف مدير عام "شركة مصفاة بانياس" محمود قاسم، أن خزانات النفط الخام في المصفاة ممتلئة، وليس هناك إمكانية لتفريغ المزيد من النفط فيها.

ونقل تلفزيون "الخبر" عن قاسم قوله إنه لم يعد يوجد لدينا خزانات لنضع فيها النفط الخام داخل المصفاة لأنها ممتلئة، لذلك قدوم النواقل لم يغير شيء في عملية الإنتاج، لأن المصفاة لم تكن متوقفة عن العمل.

وذكر قاسم إنه تم زيادة كمية الفيول التي يجري تزويد محطة توليد بانياس ومحطات التوليد الأخرى يومياً، وتتراوح بين 5600 إلى 6000 متر مكعب من الفيول يومياً.

ووصل خلال شهر أيلول الحالي، ثلاث نواقل تحمل على متنها 3 مليون برميل من النفط الخام، حيث تم تكرير جزء منهم، ولا تزال عملية تفريغ الجزء المتبقي جارية، بحسب قاسم، الذي أكد أن عملية التشغيل والإنتاج مستمرة على قدم وساق داخل المصفاة، ولم تتوقف أبداً خلال الفترة الحالية، وبالتالي لم نمر بحالة حرجة أو حالة طوارئ لننتظر ناقلة نفط لكي نعاود إنتاجنا.

ويأتي الحديث عن امتلاء خزانات النفط الخام، دون أن ينعكس ذلك على واقع توفر المشتقات النفطية، أو كميات الطاقة الكهربائية المنتجة والتي تعتمد على توفر الفيول بحسب تصريحات حكومية، إذ لا تزال

ساعات التقنين في معظم المحافظات تصل إلى 6-7 ساعات مقابل ساعة وصل واحدة، كما استقرت مدة وصول رسالة البنزين عند 10-11 يوم بمعدل 25 ليتر في كل تعبئة، علماً أن الكمية المخصصة شهريا هي 200 ليتر. وبلغت حمولة ناقلة النفط الخام الأولى مليون ونصف برميل، وصلت إلى المصفاة بتاريخ 3 أيلول، حيث تم تفريغها ومعاودة الاقلاع بالمصفاة بتاريخ 6 أيلول، وفي تاريخ 9 أيلول وصلت ناقلة النفط الخام الثانية والتي تحمل على متنها مليون برميل، أما الثالثة والأخيرة وصلتنا بتاريخ 17 أيلول وتبلغ حمولتها 500 ألف برميل من النفط الخام، وفقا لمدير عام المصفاة.

وعن مصدر النواقل، قال قاسم إنها قادمة من إيران بموجب الخط الائتماني الذي تم تفعيله بين سورية وإيران مؤخراً، إضافة لعمليات شراء للنفط. ووصلت أولى نواقل النفط الخام من إيران بعد تفعيل الخط الائتماني في شهر حزيران (يونيو) الماضي، بعد فترة من الاختناقات عانى منها المواطنين في مختلف أنواع المحروقات.

وتعرضت مصفاة بانياس في شهر آب الماضي إلى عطل أدى لانتشار روائح خانقة في مدينة بانياس، كان ناتجاً عن نزول الفيول على ماء التبريد، وبالتالي نتيجة الحرارة خرجت الروائح وتم إيقاف الوحدة المتضررة. https://syrianexpert.net/?p=67015

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***